

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية 01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات مراقب الحسابات الرأي	
نعم	رأي غير متحفظ
لا	رأي متحفظ
لا	رأي معاكس
لا	عدم إبداء رأي
أساس الرأي	
Ref #1 Ref #2 Ref #3 Ref #4 Ref #5 Ref #6	
أساس الرأي غير المتحفظ أمور التدقيق الرئيسية معلومات أخرى مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	

1 #

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لبنك عمان العربي ش.م.ع.ع ("البنك") وشركاتها التابعة (يشار إليهما معاً بالمجموعة)، والتي تتألف من قائمة المركز المالي الموحد والمنفصل كما في 31 ديسمبر 2021، والقوائم الموحدة والمنفصلة لكل من الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك والمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة *مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة* من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

2 #

أُمُور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وأثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والسلفيات والتمويل

راجع الإيضاحات 2-3، 1-4، 1-5، 1-5، 4-1، 9 حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

كيف تم تناول أمور المراجعة أمور المراجعة الرئيسية الرئيسية في سياق مراجعتنا

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي القروض والسلفيات الموحدة للمجموعة قيمة 2,894 مليون ريال عماني والتي تم مقابلها رصد مخصص خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 141 مليون ريال عماني [البنك: 2,065 مليون ريال عماني مقابل رصد مخصص خسائر ائتمان متوقعة قدرها 104 مليون ريال عماني] تم الاحتفاظ به.

لقد اعتبرنا هذا الأمر ضمن أمور المراجعة الرئيسية، نظراً لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب تقدير عالي من قبل الإدارة وله تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للمجموعة. علاوة على ذلك، أدت جائحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19) إلى زيادة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية على وجه الخصوص وزيادة مستويات التقدير اللازمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية. تشتمل المجالات الرئيسية للتقدير على ما يلي:

- فهم تقييم الإدارة لانخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويل بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة وسياسة مخصصات انخفاض القيمة ومنهجية وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التحسينات التي تم إجراؤها في ضوء جائحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19).

- مقارنة سياسة مخصصات خسائر 1. تصنيف القروض إلى المراحل 1 و 2 و 3 بناءً على تحديد: الائتمان المتوقعة للبنك ومنهجية تقدير خسائر الائتمان المتوقعة 1. التعرضات لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و ضمن متطلبات المعيار الدولي 2. التعرض الفردي لانخفاض القيمة/التعثر. لإعداد التقارير المالية رقم 9.

طبقت المجموعة أحكاماً إضافية لتحديد وتقدير احتمالية المقترضين الذين يكونون قد وإجهوا زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مما أدى إلى تأجيل المدفوعات لبعض الأطراف المقابلة. على الرغم من برامج الدعم الحكومية المستندة إلى التعاميم ذات الصلة الصادرة عن البنك المركزي العماني والتي أدت إلى تأجيل الأقساط لبعض الأطراف المقابلة. ولم يُنظر إلى التأجيلات بحد ذاتها على أنها تسببت في حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان في حد ذاته بمعزل عن العوامل الأخرى.

- تقييم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية لعناصر الرقابة الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيق) على:

1. الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر، والتعرض عند التعثر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع ودمج الافتراضات الاستشرافية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها وترجيحات الاحتمالات المتوقعة.

- أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يقوم عليها نموذج خسائر الائتمان 2. مدى الحاجة إلى إدراج تعديلات بعد الاخذ في الاعتبار تقدير خبراء الائتمان لتعكس جميع عوامل الخطر ذات الصلة وخصوصاً المتعلقة بنفشي جائحة كوفيد 19، والتي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 13 Mar 2022

المتوقعة؛

أدى تطبيق هذه التقديرات، لا سيما في ضوء تفشي الجائحة العالمية كوفيد 19، إلى زيادة عدم اليقين في التقدير ومخاطر المراجعة المرتبطة بحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021.

- عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النموذج ومن ضمنها الموافقة على الافتراضات الرئيسية والتعديلات اللاحقة على النموذج، إن وجدت؛

- تصنيف المقترضين إلى مراحل 1 و 2 و 3 وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب وتحديد حالات التعثر في السداد / التعرض للانخفاض في القيمة بشكل فردي؛ و

- مدخلات البيانات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

- بالنسبة لعينة من العملاء، قمنا بتقييم:

- التصنيفات الداخلية التي حددتها الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة، واعتبرت هذه التصنيفات المخصصة في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات الصناعة المتاحة، لا سيما فيما يتعلق بالتأثيرات المستمرة لتفشي وباء كوفيد 19، وتقييم ذلك أيضاً كانت متوافقة مع التصنيفات المستخدمة كمدخلات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

- حسابات الإدارة لخسارة الائتمان المتوقعة.

- اختبار مدى ملاءمة معايير البنك لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وكذلك تحديد التعرضات عند "التعثر" أو "انخفاض القيمة بشكل فردي"، وتصنيفها إلى مراحل.

علاوة على ذلك، بالنسبة لعينة من حالات التعرض، قمنا بتقييم مدى ملاءمة التصنيف المرحلي للقروض والسلفيات والتمويل مع التركيز على العملاء العاملين بالقطاعات الأكثر تأثراً بتفشي جائحة فيروس كورونا، وخصوصاً العملاء الذين لا يزالون مؤهلين لتأجيل الأقساط في إطار برامج الدعم الحكومي بناءً على التعاميم ذات الصلة الصادرة عن البنك المركزي العماني والتي تحدد معايير التعريف كما في 31 ديسمبر 2021؛

- تقييم عملية الحوكمة التي وضعتها المجموعة والعوامل النوعية التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند إجراء أي تعديلات على مخرجات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، نظراً للقيود على البيانات أو النموذج أو غير ذلك؛

- تقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل البنك في نموذج الخسارة الائتمانية

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 13 Mar 2022

المتوقعة بما في ذلك الافتراضات الاستثنائية في معرفة حالة عدم اليقين والتقلب في السيناريوهات الاقتصادية بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا؛

- اختبار اكتمال ودقة البيانات التي تدعم حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021؛

- عند الاقتضاء، إشراك المتخصصين لدينا لمساعدتنا في مراجعة حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المترابطة وتقييم معقولة الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة خاصةً حول متغيرات الاقتصاد الكلي، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة وترجيحات الاحتمالات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على مخرجات النموذج؛

تقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

3

المعلومات الأخرى

إن الادارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى؛ والتي تتضمن المعلومات المشمولة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة والمنفصلة وتقارير مراجع الحسابات عنها:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة؛
- تقرير المناقشة والتحليل الصادر عن الإدارة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛ و
- تقرير إفصاحات المحور الثالث الداعم لمعايير بازل 2 وبازل 3 الصادر عن المجموعة

لا يشتمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي استنتاجات وتأكيدات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية. في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لا يوجد لدينا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

4

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة والمنفصلة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك والمجموعة على مواصلة أعمالهم وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية البنك والمجموعة أو إيقاف عملياتهم أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك والمجموعة.

5

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

كجزء من أعمال المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 13 Mar 2022

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية ، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

• التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة البنك والمجموعة على مواصلة أعمالهم وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجعي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

• تقييم عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية بصورة عادلة.

• الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة والإشراف عليها. نحن وحدنا مسؤولون عن رأينا فيما يخص المراجعة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال مراجعتنا.

كما نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات التي تم القيام بها للحد من التهديدات أو الضوابط ذات الصلة، حيثما ينطبق.

من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجع الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

6

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نشير إلى أن هذه القوائم المالية للبنك كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تتوافق من جميع النواحي الجوهرية مع:

• متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال؛ و

• الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019.

Audited	
العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات	
إيضاح تفصيل مراقب الحسابات	إيضاح تفصيل مراقب الحسابات
رأفكانت بنقوري	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
كي بي أم جي ش م م	اسم مكتب مراقب الحسابات